

## المحتويات

الصفحة

302.....	الفصل الحادي عشر العون الإنمائي العربي
302.....	تمهيد
303.....	تطور العون العربي وسماته في التسعينات
305.....	نسبة العون إلى الناتج القومي الإجمالي
306.....	العون الإنمائي المؤسسي
306.....	مكافحة الفقر
307.....	الصندوق الاجتماعي في جمهورية مصر العربية
307.....	عمليات صناديق التنمية العربية لعام 2000
308.....	المجموع التراكمي
309.....	التمويل المشترك
310.....	العون الإنمائي المقدم للدول العربية من جميع المصادر
312.....	ملحق (1/11) : المساعدات العربية الإنمائية الميسرة (صافي السحب)
312.....	(1970-2000)
313.....	ملحق (2/11) : نسب المساعدات الإنمائية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمانحين الرئيسيين
313.....	(1985 و 1990-2000)
314.....	ملحق (3/11) : العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية
314.....	حسب مجموعات البلدان المستفيدة خلال عام 2000
315.....	ملحق (4/11) : التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات البلدان المستفيدة
315.....	خلال عام 2000
316.....	ملحق (5/11) : المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية*
316.....	حسب مجموعات البلدان المستفيدة كما في 2000/12/31
317.....	ملحق (6/11) : التوزيع القطاعي التراكمي للعمليات التمويلية حسب مجموعات البلدان المستفيدة
317.....	كما في 2000/12/31
318.....	ملحق (7/11) : المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب)
318.....	(1990-1999)

## الفصل الحادي عشر العون الإنمائي العربي

### تمهيد

يكتسب العون الإنمائي العربي أهمية خاصة في التعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية بعضها البعض، وبينها وبين الدول النامية، وتعكس شروطه الميسرة، وأحجام تدفقاته، ونسبه العالية نسبياً من الناتج القومي الإجمالي، الدور الإيجابي الذي تقوم به الدول العربية الرئيسية المانحة للعون في دعم احتياجات وأولويات التنمية في الدول النامية. وتوضح الحقائق التالية، خصوصية العون الإنمائي العربي، وتمايزه على النحو الذي يبرز أهميته كأحد النماذج المهمة للتعاون بين دول الجنوب.

**أولاً:** أن تدفقات العون الإنمائي العربي، رغم تعدد مصادرها وتنوع قنواتها، تعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط التي تعتبر المصدر الرئيسي للدخل في الدول العربية الرئيسية المانحة للعون، وهو، دون شك، مصدر ناضب ويشكل العصب الرئيسي لاقتصاداتها. وإذا كانت العوائد النفطية قد حققت وفورات خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات انعكست بشكل إيجابي على حجم العون المقدم من هذه الدول وأدت إلى تناميها، فإن هذه العوائد، حتى وإن استمرت أسعار النفط في مستوياتها الحالية، لا تمكن هذه الدول من الاستمرار في تقديم العون بنفس المستويات السابقة، وذلك في ضوء تنامي التزاماتها المالية الداخلية.

**ثانياً:** إن المساعدات الإنمائية العربية تتميز عن المساعدات التي تقدمها كثير من المصادر الدولية، باعتبارها عون ميسر، غير مشروط، ومن دول نامية إلى دول نامية. إذ تتميز هذه المساعدات بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسادد، ولا يتم تقييدها بشروط التوريد والتنفيذ من قبل مؤسسات الدول المانحة. كما تتميز أيضاً بعدم تدخلها في السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول المستفيدة، بالإضافة إلى مرونة وسهولة إجراءاتها.

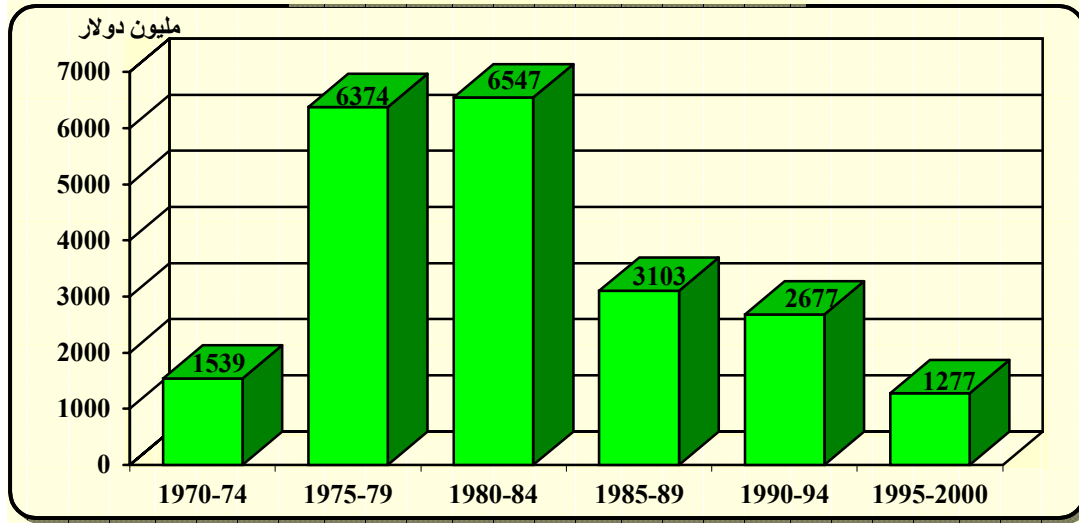
**ثالثاً:** اتساع النطاق الجغرافي للمساعدات الإنمائية العربية. إذ بلغ عدد الدول المستفيدة من هذه المساعدات حتى نهاية عام 2000 حوالي 127 دولة في جميع أقاليم العالم باستثناء غرب أوروبا وشمال أمريكا، الأمر الذي يتضح فيه جلياً النطاق الدولي الواسع لهذه المساعدات ويعبر عن الاهتمام الدولي للدول المانحة، بالإضافة إلى اهتماماتها القومية والإقليمية.

## تطور العون العربي وسماته في التسعينات

بلغت تقديرات إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية عام 2000 حوالي 1.1 مليار دولار أمريكي، وبذلك يبلغ إجمالي المساعدات الإنمائية التي قدمتها الدول العربية المانحة خلال الفترة 1970-2000 حوالي 108.9 مليار دولار وجهت لتمويل مشاريع إنمائية في جميع القطاعات الاقتصادية في 127 دولة نامية، ملحق رقم (1/11). ومن أبرز سمات العون الإنمائي العربي خلال عقد التسعينيات ما يلي:

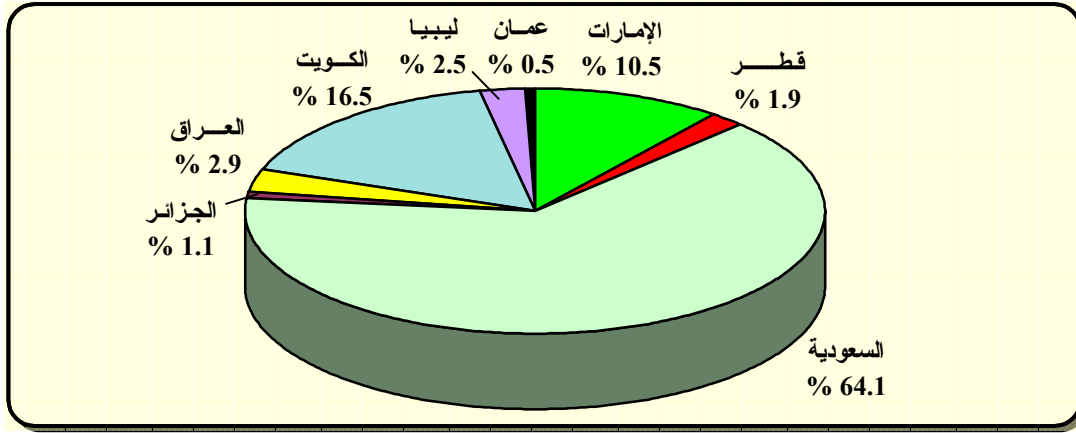
1- انعكس الانخفاض في أسعار النفط، والضغط المالية والاقتصادية المتنامية خلال عقد التسعينيات في الدول العربية الرئيسية المانحة للعون على أحجام المساعدات المقدمة منها. ويوضح المتوسط السنوي للعون العربي الإنمائي خلال عقد التسعينيات آثار ذلك. إذ استمر هذا المتوسط في الانخفاض من نحو 3.1 مليار دولار في النصف الثاني من عقد الثمانينيات ليصل إلى 2.7 مليار دولار في النصف الأول من عقد التسعينيات، ثم إلى حوالي 1.3 مليار دولار في نصفه الثاني، (الشكل رقم 1).

شكل (1) : متوسط العون الإنمائي العربي السنوي  
1970 - 2000



2- اقتضرت مصادر العون الإنمائي العربي، في معظمها، خلال عقد التسعينيات على السعودية، والكويت، والإمارات، وعمان. وقد بلغ إجمالي المساعدات التي قدمتها السعودية عام 2000 حوالي 475 مليون دولار، والكويت حوالي 447 مليون دولار، والإمارات حوالي 187 مليون دولار، وعمان حوالي 24 مليون دولار. وبذلك تشكل المساعدات الإنمائية المقدمة من هذه الدول للفترة 1970-2000 نحو 93.5 في المائة من إجمالي المساعدات الإنمائية العربية، شكل رقم (2).

شكل (2) : مصادر العون الإنمائي العربي (1970 - 2000)



3- أولت سياسات العون الإنمائي العربي وتوجهاته أهمية خاصة للتنمية البشرية ومكافحة الفقر من خلال تمويل مشاريع التنمية التي تهدف إلى رفع مستوى الدخل للشرائح الاجتماعية الدنيا، وتوفير فرص العمل لها، وزيادة نصيبها من الخدمات الاجتماعية والسلع العامة. وقد شهد العقد الماضي تنامياً ملحوظاً في مشروعات مكافحة الفقر. إذ أولت صناديق التنمية العربية اهتماماً متزايداً بتمويل مشاريع صناديق التنمية الاجتماعية، والتنمية الريفية المندمجة، والإسكان الشعبي، وشبكات الأمان الاجتماعي، والتسليف الإنمائي للمشروعات الصغيرة، وتعزيز البنية الأساسية في الريف بما في ذلك مشاريع الكهرباء والمياه والصرف الصحي.

4- سجل العون المؤسسي ارتفاعاً نسبياً بالمقارنة مع العون الحكومي. وقد استمر هذا الارتفاع بشكل مطرد خلال العقدين السابقين لتصل نسبته إلى حوالي 50 في المائة من إجمالي المساعدات الإنمائية العربية بنهاية عقد التسعينيات. ويتوقع أن يستمر هذا الارتفاع خلال العقد الحالي، وذلك لعدة أسباب، أهمها، اتجاه الدول العربية المستفيدة لاستقطاب التمويل الإنمائي العربي المؤسسي بالنظر ليسرّه وسهولة شروطه مقابل العون المقدم من الجهات الدولية الأخرى الأكثر تعقيداً بالإجراءات والشروط، وتوجه الدول العربية الرئيسية المانحة للعون إلى تقديم تمويلها الإنمائي من خلال صناديقها الوطنية الإنمائية، أو المؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف. ويمكن في هذا الاتجاه، الإشارة إلى جهود دولة قطر في تأسيس صندوق التنمية القطري عام 1999 كقناة مؤسسية لمساعداتها الإنمائية، وإلى دور البنك الإسلامي للتنمية في إدارة المساعدات المقدمة

.2000

## تدفقات رأس المال ومعنى يسرها وما تحويه من عنصر منح

تأتي تدفقات رأس المال من مصادر رسمية أو خاصة. وتشمل المصادر الرسمية الحكومات والمؤسسات (وتسمى أيضاً بالمقرضين الثنائيين)، والمنظمات الدولية (وتسمى بالمقرضين متعددي الأطراف). أما المصادر الخاصة فتشمل الموردين والمانحين الذين يقدمون ائتمانات التصدير لشراء سلعهم، والمصارف التجارية التي تقدم الائتمان المرتبط بالتجارة الخارجية والقروض، والمستثمرون الخواص، كما تشمل المنظمات الخيرية التي تقدم منحا في شكل معونات مالية أو سلعية.

وتسمى التدفقات ميسرة إذا اشتملت على عنصر منح يبلغ 25 في المائة أو أكثر، أما عنصر المنح فهو الفرق بين القيمة الاسمية الأصلية للقروض والقيمة الحالية المخصومة لخدمة الدين، كنسبة مئوية من القيمة الاسمية الأصلية. ويستخدم سعر خصم قدره 10 في المائة لحساب عنصر المنحة.

## نسبة العون إلى الناتج القومي الإجمالي

سجلت نسبة العون العربي من الناتج القومي الإجمالي في الدول الرئيسية المانحة ارتفاعاً طفيفاً عام 1999 عما كانت عليه عام 1998. إذ ارتفع متوسط هذه النسبة عام 1999 إلى حوالي 0.9 في المائة وذلك بعد أن كان حوالي 0.7 في المائة عام 1998. ويعود الارتفاع الذي طرأ عام 1999 إلى الزيادة الملحوظة في نسبة العون إلى الناتج القومي الإجمالي في السعودية الذي ارتفع من 0.8 في المائة عام 1998 إلى 1.1 في المائة عام 1999، والارتفاع في نسبة العون المقدم من الكويت التي ارتفعت من 0.7 في المائة عام 1998 إلى واحد في المائة عام 1999. وقد بقيت هذه النسبة في الإمارات عند مستواها عام 1998 وهو 0.3 في المائة. ورغم أن الارتفاع في متوسط هذه النسب يعد طفيفاً، إلا أنه يعتبر مهماً باعتباره استمراراً للارتفاع الذي طرأ على هذا المتوسط منذ عام 1998 بعد أن شهد طيلة عقد التسعينات اتجاهاً ملحوظاً نحو الانخفاض الحاد الذي بدأ من حوالي 4.0 في المائة عام 1990 ليصل عام 1997 إلى حوالي 0.3 في المائة. أما بالنسبة لعام 2000 فتشير التقديرات إلى أن نسبة العون إلى الناتج القومي قد حافظت على نفس مستواها في العام السابق في كل من الكويت والإمارات والبالغ 1.0 في المائة و0.3 في المائة على التوالي، في حين انخفضت هذه النسبة في السعودية من نحو 1.1 في المائة في عام 1999 إلى 0.3 في المائة في عام 2000. ونتيجة لذلك يقدر أن تكون نسبة العون المقدم من الدول المانحة الرئيسية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من نحو 0.9 في المائة في عام 1999 إلى 0.4 في المائة في عام 2000، ملحق رقم (2/11).

## العون الإنمائي المؤسسي

سجلت المساعدات الإنمائية العربية المقدمة من صناديق التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق العربية<sup>(1)</sup> عام 2000 ارتفاعاً ملحوظاً نسبته 28.8 في المائة عما كانت عليه عام 1999. إذ بلغ إجمالي المساعدات المقدمة عام 2000 حوالي 3.53 مليار دولار مقابل 2.74 مليار دولار عام 1999. ويوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية المتراكمة لصناديق المجموعة حتى نهاية عام 2000 الاهتمام المتنامي بدعم مشروعات التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر لمواجهة الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول المستفيدة. إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات خلال عام 2000 حوالي 882 مليون دولار تشكل حوالي 25 في المائة من المساعدات المقدمة خلال العام نفسه. يليها في ذلك قطاع النقل والاتصالات بنسبة 20.0 في المائة، ثم قطاع الطاقة 16.1 في المائة، ثم قطاع الصناعة والتعدين 14.6 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية 12.5 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي 11.8 في المائة.

## مكافحة الفقر

تهدف أنشطة وعمليات صناديق التنمية العربية، من خلال مساهماتها في تمويل مشاريع التنمية بالدول المستفيدة، إلى الحد من الفقر، وتخفيض معدلات البطالة، وتوفير الخدمات الاجتماعية والسلع العامة للفئات الأكثر حرماناً. وتعمل السياسات التمويلية التي تتبناها هذه الصناديق على تحقيق هذه الأهداف كعناصر أساسية في نشاطها الإنمائي الهادف إلى رفع معدلات النمو، وزيادة الإنتاجية، وتنمية الموارد البشرية، وذلك على نحو يضمن أقصى فائدة للشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً من هذا النشاط. ولا تنحصر مساهمات وجهود مؤسسات المجموعة في مكافحة الفقر في هذا الإطار العام، بل تتعدى ذلك لتشمل تمويل المشروعات الموجهة مباشرة لمكافحة الفقر مثل مشاريع التنمية الريفية المندمجة، وصناديق التنمية الاجتماعية، والتسليف الإنمائي للمشروعات الصغيرة، والإسكان الاجتماعي، وتوفير المياه والكهرباء في الريف العربي. كما تتضمن سياسات الإقراض منح ميزات تفضيلية تتمثل في سعر فائدة منخفض وفترتي سماح وسداد أطول لهذه المشروعات من جهة، وللدول الأقل نمواً من جهة أخرى.

وتشير البيانات إلى أن إجمالي المساعدات المقدمة من صناديق التنمية العربية لمشاريع مكافحة الفقر بلغ بنهاية عام 2000 حوالي 5.35 مليار دولار، وقد وجهت هذه المساعدات لتمويل مشاريع التنمية الريفية، ومشاريع البنية الأساسية في المناطق الأكثر فقراً، ومشاريع الإسكان الشعبي، والتسليف الإنمائي للمشروعات الصغيرة، والتكوين المهني، والتعليم، والصحة، والتسليف الفلاحي، وذلك في الدول العربية والنامية المختلفة. وقدمت هذه المساعدات من كل من

(1) تضم مجموعة التنسيق البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أبوظبي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العربي للإسكان الاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بحوالي 2.2 مليار دولار وجهت لتمويل حوالي 110 مشروعاً، والصندوق السعودي للتنمية بنحو 1.5 مليار دولار وجهت لتمويل حوالي 72 مشروعاً، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنحو 1.2 مليار دولار وجهت لتمويل حوالي 34 مشروعاً، وصندوق أبوظبي للتنمية بنحو 450 مليون دولار.

استحوذت صناديق التنمية الاجتماعية على اهتمام مؤسسات التمويل الإنمائي العربية، واستقطبت جزءاً من تمويلها خلال عقد التسعينات. وتستهدف هذه الصناديق، باعتبارها من أهم الآليات الموجهة نحو مكافحة الفقر، الشرائح الاجتماعية منخفضة الدخل، وسكان الريف والمناطق الأكثر تخلفاً وحرماناً من الخدمات، والعاطلين عن العمل، والنساء، وذلك من خلال برامجها التي تهدف إلى تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق الأساسية في المناطق الفقيرة، وخلق فرص العمل. وقد بلغ إجمالي مساهمات مؤسسات التنمية العربية في تمويل صناديق التنمية الاجتماعية حوالي 295 مليون دولار، ساهم فيها الصندوق العربي بحوالي 135 مليون دولار، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بحوالي 100 مليون دولار، وصندوق أبوظبي للتنمية بحوالي 60 مليون دولار.

### الصندوق الاجتماعي في جمهورية مصر العربية

تهدف أنشطة وعمليات صناديق التنمية العربية، من خلال مساهماتها في تمويل مشاريع التنمية بالدول المستفيدة الاقتصادي من خلال حماية الفئات المتضررة، وتوفير فرص العمل، ودعم المشروعات الصغيرة. ويعتبر الصندوق الاجتماعي أحد ركائز شبكة الأمان الاجتماعي في جمهورية مصر العربية، وساهم في تمويله، بالإضافة إلى مؤسسات وجهات دولية، كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق أبوظبي للتنمية. ويشتمل نشاط الصندوق على خمسة برامج، هي: برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، وبرنامج تنمية المجتمع الذي يقدم الائتمان الميسر للأسر المنتجة محدودة الدخل، وبرنامج الأشغال العامة الخاص بدعم مشروعات تحسين البنية الأساسية في المناطق الأكثر حرماناً، وبرنامج التشغيل والتدريب التأهيلي للعمالة، وبرنامج التنمية المؤسسية. وقد حقق الصندوق في مرحلته الأولى، إنجازات مهمة تتمثل في توفير نحو 251 ألف فرصة عمل دائمة، ونحو 110 ألف فرصة عمل مؤقتة. وبلغ إجمالي عدد المستفيدين من برامجه حوالي 20 مليون شخص. ويتوقع أن يوفر الصندوق في مرحلته الثانية حوالي 286 ألف فرصة عمل جديدة ويساهم في رفع مستوى الدخل لنحو 1.4 مليون شخص.

### عمليات صناديق التنمية العربية لعام 2000

بلغ إجمالي التزامات التمويل لصناديق التنمية العربية (مجموعة التنسيق) عام 2000 حوالي 3.53 مليار دولار، بلغت مساهمة البنك الإسلامي للتنمية فيها 43.3 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

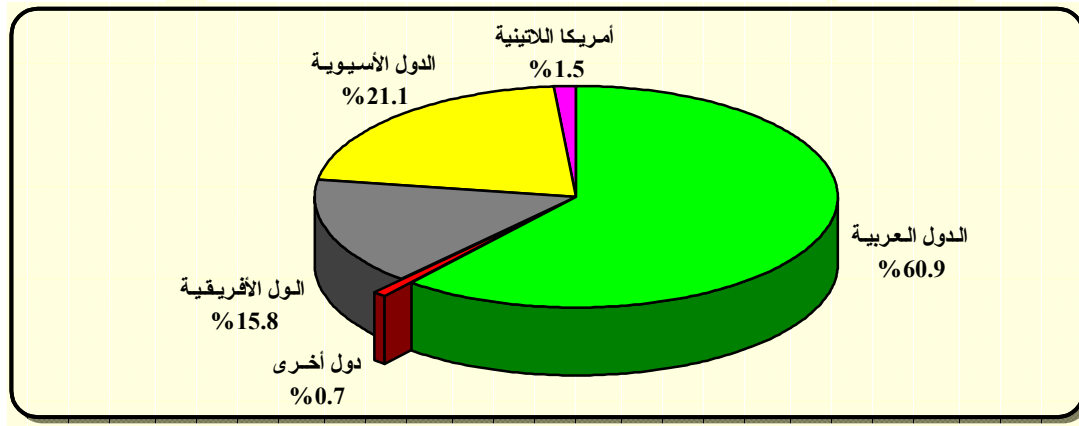
25.9 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 10.1 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية 7.1 في المائة، وصندوق النقد العربي 4.5 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 3.7 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية 3.4 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية 2.0 في المائة، ملحق رقم (3/11).

وبلغت نسبة ما حصلت عليه الدول العربية من العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية خلال عام 2000 حوالي 56.4 في المائة، والدول الآسيوية 30.0 في المائة، والدول الأفريقية 12.0 في المائة، ودول أمريكا اللاتينية 1.3 في المائة، والبلدان الأخرى 0.3 في المائة، ملحق رقم (3/11). وقد بلغ نصيب القطاعات التي تشمل التعليم والصحة والإسكان من إجمالي هذه الالتزامات حوالي 25 في المائة، وقطاع النقل والاتصالات 20.0 في المائة، وقطاع الطاقة (كهرباء ونفط وغاز) 16.1 في المائة، وقطاع الصناعة والتعدين 14.6 في المائة، وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية 12.5 في المائة، وقطاع المياه والمجاري حوالي 11.8 في المائة، ملحق رقم (4/11).

### المجموع التراكمي

بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية بنهاية عام 2000 حوالي 56.7 مليار دولار، بلغ نصيب الدول العربية منها حوالي 34.5 مليار دولار (60.9 في المائة) والدول الآسيوية حوالي 12.0 مليار دولار (21.1 في المائة)، والدول الأفريقية حوالي 9.0 مليار دولار (15.8 في المائة)، ودول أمريكا اللاتينية حوالي 0.8 مليار دولار (1.5 في المائة) والبلدان الأخرى حوالي 0.4 مليار دولار (0.7 في المائة)، ملحق رقم (5/11) وشكل رقم (3).

شكل (3) : التوزيع الجغرافي لعمليات مؤسسات التنمية العربية حتى نهاية عام 2000



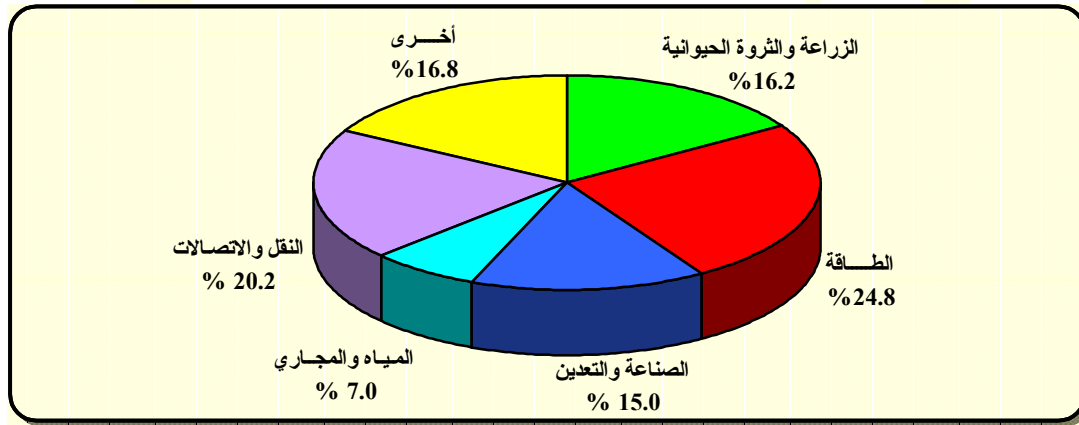
وبلغت مساهمة البنك الإسلامي للتنمية من إجمالي التزامات التمويل المقدم من مجموعة التنسيق حوالي 25.9 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 21.1 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية



العربية 19.6 في المائة، والصندوق السعودي حوالي 11.9 في المائة، وصندوق الأوبك 7.4 في المائة، وصندوق النقد العربي 6.0 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حوالي 4.1 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 4.0 في المائة، الملحق رقم (5/11).

استجابة للاحتياجات التمويلية في الدول المستفيدة وأولوياتها الإنمائية، وبصفة خاصة، ما يتعلق باستكمال وتطوير البنى الأساسية والخدمات، وتهيئة القاعدة الضرورية للتنمية الاقتصادية، حازت قطاعات البنى الأساسية والخدمات، الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والخدمات التعليمية والصحية والسكنية، على نحو 68.8 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وفي المقابل، بلغت حصة القطاعات الإنتاجية، أنشطة الزراعة والرعي والثروة الحيوانية والثروة السمكية والصناعة والتعدين، حوالي 31.2 في المائة. وفي قطاعات البنى الأساسية، كانت الأولوية لقطاع الطاقة الذي حصل على نحو 24.8 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 20.2 في المائة، ثم القطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم بنسبة 16.8 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 7 في المائة. وفي القطاعات الإنتاجية، بلغت نسبة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية 16.2 في المائة من إجمالي التزامات العمليات التمويلية، وقطاع الصناعة والتعدين 15.0 في المائة، ملحق رقم (6/11)، وشكل رقم (4).

شكل (4) : التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات التنمية العربية حتى نهاية عام 2000



### التمويل المشترك

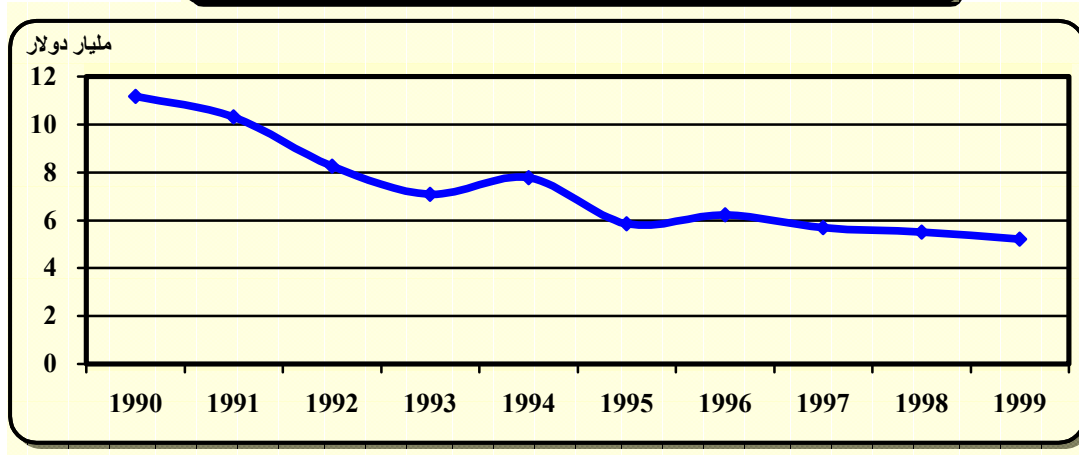
لا ينحصر التعاون والتنسيق بين صناديق التنمية العربية في إطار مجموعة التنسيق فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل مؤسسات تمويل دولية أخرى وحكومات أجنبية ومؤسساتها التمويلية. وتشجع المؤسسات العربية مثل هذا التمويل المشترك لجذب وتعنبة موارد مالية إضافية من مصادر كثيرة وتوجيهها نحو العمليات الإنمائية في الدول المستفيدة وخاصة لتنفيذ المشروعات التي تفوق تكاليفها في كثير من الأحيان ما لا يمكن لأي مؤسسة منفردة أن تسهم به وحدها، ولتنفيذ

المشروعات التي يكون من شأن الإسراع في تنفيذها تفادي أكبر قدر ممكن من الزيادة في تكاليفها بسبب التضخم، وتحبذ المؤسسات العربية في هذا المجال "التمويل الموازي"، الذي يعطيها مجالاً واسعاً للحركة، ويمكنها من تطبيق الإجراءات المعمول بها لديها. وعلى سبيل المثال، فقد بلغ إجمالي عمليات التمويل المشترك بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات التمويل العربية الوطنية والإقليمية الدولية خلال الفترة 1974-2000 نحو 17.4 مليار دولار أمريكي، بلغت حصة صناديق التنمية العربية منها نحو 53.5 في المائة، وحصة مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) والبنك الأفريقي للتنمية) 17.0 في المائة، وحصة الحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية 21.5 في المائة، وحوالي 8.0 في المائة من مصادر عربية أخرى.

### العون الإنمائي المقدم للدول العربية من جميع المصادر

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية (صافي السحب) المقدمة للدول العربية من جميع المصادر، باستثناء العون المؤسسي العربي، عام 1999 حوالي 5.2 مليار دولار مسجلاً بذلك تراجعاً نسبته 5.3 في المائة عما كان عليه عام 1998 وتراجعاً نسبته 53.3 في المائة عما كان عليه في عام 1990، ملحق رقم (7/11). وقد واكب ذلك انخفاض مضطرب في نسبة ما حصلت عليه الدول العربية من إجمالي العون الإنمائي المقدم إلى الدول النامية. إذ انخفضت هذه النسبة من حوالي 19.3 في المائة عام 1990 إلى حوالي 10.1 في المائة عام 1999. وبنهاية عام 1999 يكون إجمالي ما حصلت عليه الدول العربية خلال الفترة 1990-1999 حوالي 73.1 مليار دولار تمثل حوالي 12.9 في المائة من إجمالي المساعدات الدولية، شكل رقم (5).

شكل (5) : إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر  
1999 - 1990



	6.2	10.4	39.5	1999-1990
4.3	4.5	4.7	4.8	5.7
	3.1		3.3	4.1
				.(7/11)

ملحق (1/11) : المساعدات العربية الإنمائية الميسرة (صافي السحب)  
(2000-1970)

( مليون دولار )

%	2000-1970	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994-1990	1989-1985	1984-1980	1979-1975	1974-1970	
100.0	108,873.65	1,133.54	2,092.03	1,368.02	756.02	1,124.03	1,191.01	13,387	15,515	32,741	31,870	7,696	مجموع الدول العربية
93.5	101,834.65	1,133.54	2,092.03	1,368.02	756.02	1,124.03	1,191.01	13,148	14,831	30,450	29,130	6,611	دول مجلس التعاون الخليجي
10.5	11,438.00	187.00	160.00	159.00	59.00	31.00	65.00	1,957	272	2,768	4,857	923	الإمارات
64.1	69,813.46	475.46	1,572.00	961.00	460.00	691.00	674.00	8,696	12,253	21,503	18,515	4,013	السعودية *
0.5	494.00	24.00	18.00	26.00	19.00	11.00	3.00	189	198	6	...	...	عمان
1.9	2,079.19	0.08	0.03	0.02	0.02	0.03	0.01	4	28	692	1,076	279	قطر
16.5	18,010.00	447.00	342.00	222.00	218.00	391.00	449.00	2,302	2,080	5,481	4,682	1,396	الكويت
6.5	7,039.00	...	...	...	...	...	...	239	684	2,291	2,740	1,085	الدول العربية الأخرى
1.1	1,183.00	...	...	...	...	...	...	45	262	354	449	73	الجزائر
2.9	3,121.00	...	...	...	...	...	...	76	-76	1,091	1,577	453	العراق
2.5	2,735.00	...	...	...	...	...	...	118	498	846	714	559	ليبيا

بيانات عام 2000 قدرت كنسبة من الناتج القومي الإجمالي لكل من الإمارات وعمان والكويت

\* بيانات السعودية للسنوات ( 1990 - 2000 ) من وزارة المالية وعن اجمالي التزامات المساعدات الإنمائية.

المصدر : ( 1 ) التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أعداد مختلفة وبيانات من وزارة الاقتصاد الوطني في سلطنة عمان .

( 2 ) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تقرير التعاون من أجل التنمية أعداد مختلفة .

ملحق (2/11) : نسب المساعدات الإنمائية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمانحين الرئيسيين  
(1985 و1990-2000)

(نسب مئوية)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1985	
0.4	0.9	0.7	0.3	0.5	0.6	0.7	0.8	0.7	1.6	4.0	2.5	دول مجلس التعاون الخليجي
0.3	0.3	0.3	0.1	0.1	0.1	0.3	0.7	0.5	1.7	2.7	0.5	الإمارات
0.3	1.1	0.8	0.3	0.5	0.5	0.5	0.7	0.7	1.5	4.2	2.9	السعودية
1.0	1.0	0.7	0.6	1.1	1.5	0.1	1.4	0.8	2.4	5.0	3.0	الكويت

المصدر : حسابات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

ملحق (3/11) : العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية  
حسب مجموعات البلدان المستفيدة خلال عام 2000

(مليون دولار)

حصص المجموع (%)	المجموع	المصرف العربي	صندوق النقد العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك الإسلامي	
100.0	3528.2	130.0	158.0	357.3	913.0	71.0	250.4	120.0	1528.5	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	3.7	4.5	10.1	25.9	2.0	7.1	3.4	43.3	حصص المؤسسات (%)
56.4	1990.0	0.0	158.0	122.0	913.0	54.0	35.0	120.0	588.0	مجموعة البلدان العربية
12.0	422.8	130.0	0.0	100.4	0.0	5.0	104.1	0.0	83.3	مجموعة البلدان الأفريقية
30.0	1057.5	0.0	0.0	111.0	0.0	12.0	84.3	0.0	850.2	مجموعة البلدان الآسيوية
1.3	45.9	0.0	0.0	23.9	0.0	0.0	22.0	0.0	0.0	مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية
0.3	12.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0	0.0	7.0	مجموعة البلدان الأخرى

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي، خلاصة العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية كما في 2000/12/31، وبيانات من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وصندوق النقد العربي.

ملحق (4/11) : التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات البلدان المستفيدة  
خلال عام 2000

(مليون دولار)

النسبة المنوية (%)	المجموع الكلي	أخرى*	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية	المياه والمجاري	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	النقل والاتصالات	
100.0	3527.0	882.0	514.0	439.0	417.0	568.0	707.0	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	25.0	14.6	12.5	11.8	16.1	20.0	حصص القطاعات (%)
56.4	1990.0	426.0	284.0	338.0	317.0	270.0	355.0	مجموعة البلدان العربية
12.0	422.0	106.0	0.0	82.0	24.0	27.0	183.0	مجموعة البلدان الأفريقية
30.0	1057.0	331.0	230.0	19.0	64.0	271.0	142.0	مجموعة البلدان الآسيوية
1.3	46.0	14.0	0.0	0.0	5.0	0.0	27.0	مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية
0.3	12.0	5.0	0.0	0.0	7.0	0.0	0.0	مجموعة البلدان الأخرى

\* تشمل خدمات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: مصدر الملحق (3/11).

**ملحق (5/11) : المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية\*  
حسب مجموعات البلدان المستفيدة كما في 2000/12/31**

(مليون دولار)

حصص المجموع (%)	المجموع	المصرف العربي	صندوق النقد العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك الإسلامي	
100.0	56654.0	2299.0	3408.0	11135.0	11954.0	6741.0	4167.0	2248.0	14702.0	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	4.1	6.0	19.6	21.1	11.9	7.4	4.0	25.9	حصص المؤسسات (%)
60.9	34522.0	0.0	3408.0	5863.0	11954.0	3070.0	683.0	1879.0	7665.0	مجموعة البلدان العربية
15.8	8957.0	2299.0	0.0	2035.0	0.0	1372.0	1653.0	140.0	1458.0	مجموعة البلدان الأفريقية
21.1	11963.0	0.0	0.0	2761.0	0.0	2145.0	1292.0	222.0	5543.0	مجموعة البلدان الآسيوية
1.5	815.0	0.0	0.0	236.0	0.0	60.0	508.0	0.0	11.0	مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية
0.7	397.0	0.0	0.0	240.0	0.0	94.0	31.0	7.0	25.0	مجموعة البلدان الأخرى

\* بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام 1962، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و 1978.

المصدر: مصدر الملحق (3/11).



ملحق (6/11) : التوزيع القطاعي التراكمي للعمليات التمويلية حسب مجموعات البلدان المستفيدة  
كما في 2000/12/31

(مليون دولار)

النسبة المنوية (%)	المجموع الكلي	أخرى*	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية	المياه والمجاري	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	النقل والاتصالات	
100.0	56654.0	9527.0	8485.0	9194.0	3971.0	14065.0	11412.0	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	16.8	15.0	16.2	7.0	24.8	20.2	حصص القطاعات (%)
60.9	34522.0	6187.0	5718.0	5675.0	2794.0	8418.0	5730.0	مجموعة البلدان العربية
15.8	8957.0	1601.0	523.0	1751.0	712.0	1219.0	3151.0	مجموعة البلدان الأفريقية
21.1	11963.0	1386.0	2244.0	1617.0	343.0	4267.0	2106.0	مجموعة البلدان الآسيوية
1.5	815.0	262.0	0.0	111.0	54.0	121.0	267.0	مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية
0.7	397.0	91.0	0.0	40.0	68.0	40.0	158.0	مجموعة البلدان الأخرى

\* تشمل خدمات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: مصدر الملحق (5/11).

ملحق (7/11) : المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب)  
(1999-1990)

(مليون دولار)

التوزيع النسبي 1999-1990 (%)	1999-1990	1999 (%)	نسبة التغير 1999-1998	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
	565,186		2.7	51,568	50,212	48,296	56,400	59,610	60,649	57,053	61,497	61,865	58,036	المجموع الكلي للدول النامية
	12.9			10.1	11.0	11.8	11.0	9.8	12.8	12.4	13.4	16.7	19.3	مجموع الدول العربية (%)
100.0	73,115	100.0	-5.3	5,219	5,513	5,686	6,228	5,862	7,782	7,073	8,249	10,319	11,184	المجموع
6.2	4,506	8.2	5.4	430	408	461	505	537	369	309	425	474	588	الأردن
0.0	-20	...	...	...	...	...	...	6	8-	9-	8-	6-	5	الإمارات
0.9	659	0.1	-91.5	4	47	92	81	49	44	96	65	44	137	البحرين
3.1	2,254	4.7	66.7	245	147	193	124	71	106	228	390	357	393	تونس
4.3	3,125	1.7	-77.4	89	393	249	305	312	419	349	406	340	263	الجزائر
1.5	1,122	1.4	-7.4	75	81	85	97	105	129	134	113	108	195	جيبوتي
0.4	300	0.6	16.0	29	25	11	23	17	16	35	55	45	44	السعودية
5.7	4,173	4.7	16.3	243	209	138	219	239	410	458	550	881	827	السودان
4.7	3,413	4.4	47.1	228	155	197	219	347	745	259	197	381	684	سورية
4.5	3,314	2.2	43.8	115	80	81	88	189	537	890	654	186	494	الصومال
3.1	2,284	1.5	-34.5	76	116	220	348	327	259	182	140	552	64	العراق
0.7	529	0.8	-2.4	40	41	65	62	59	95	49	37	15	66	عمان
4.8	3,485	9.8	-15.2	512	604	599	549	498	460	182	81	0	0	فلسطين
0.0	12	...	...	...	...	...	...	2	1	3	2	2	2	قطر
0.0	23	...	...	...	...	...	...	3	3	3	2	5	7	الكويت
2.7	1,994	3.7	-18.5	194	238	249	232	187	235	144	124	132	259	لبنان
0.1	97	0.1	0.0	7	7	7	8	6	4	6	6	26	20	ليبيا
39.5	28,883	30.3	-19.1	1579	1951	1982	2199	2014	2690	2401	3604	5025	5439	مصر
10.4	7,589	13.0	28.2	678	529	463	650	495	831	713	947	1232	1051	المغرب
3.3	2,388	4.2	27.3	219	172	238	272	230	267	328	202	220	240	موريتانيا
4.1	2,984	8.7	47.1	456	310	356	247	169	170	314	256	300	406	اليمن

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية للدول النامية 2000، وأعداد سابقة.